
المنظومة
ALMANDUMAH

المسكوكات مصدرا وثائقيا ومعلوماتيا في التاريخ الإسلامي " نماذج من المغرب العربي والأندلس"

محمد العناوسة - أستاذ مساعد – جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن

مقدمة

تعتبر المسكوكات الإسلامية مرآة صادقة لأهم أحداث التاريخ الإسلامي، وسجلا منظوراً لما كانت عليه أحوال البلاد الإسلامية طيلة العصور الإسلامية المتتالية، إذ لا يوجد حقل في التاريخ خدمته مسكوكاته بالقدر الذي خدمت به المسكوكات الإسلامية التاريخ الإسلامي. كما ارتبطت السكة ارتباطًا وثيقًا بالفنون الإسلامية، حيث تساعد نقوشها في التعرف على الكتابات الأثرية المنقوشة عليها ودراسة دلالاتها السياسية والتاريخية والعقائدية إلى جانب كونها مصدرًا مهمًا للتعرف على أسماء البلاد والأماكن التي ضُربت فيها، كذلك تفيد دراسة السكة في إلقاء الضوء على حالة العالم الإسلامي الاقتصادية عبر العصور التاريخية من خلال التعرف على قيمة العيار في السكة ومقدار وزنها. فكانت النقود إحدى شارات الحكم والسلطان، والتي يحرص كل حاكم على اتخاذها بمجرد توليه الحكم بعد أن يعتلي عرش دولته، و تتجلى أهمية النقود من الناحية السياسية فيما سجل عليها من أسماء خلفاء و ملوك و حكام و أمراء وولاة، كما أن تصنيف هذه النقود يساعد على دراسة الأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، وضبط تواريخ حكمها بصورة دقيقة. كما أن تسجيل مدن الضرب على هذه النقود يوضح امتداد نفوذ كل حاكم، والأقاليم الخاضعة له [1]. وعادة ما تفصح المسكوكات عن دلالات عدة لهوية الأمة التي قامت بسكها، وتفسر العديد من جوانب حضارتها ممثلة في أمجادها التاريخية وفعاليتها السياسية والاقتصادية، كما تكشف عن أبعادها الجغرافية ووزنها المالي وثقلها الدولي وقسماتها الفنية، كما تعبر بمأثوراتها المنقوشة عليها عن معتقداتها ونسج حياتها الاجتماعية. والسكة هي أحد أهم شارات الملك الثلاثة (السكة، الدعاء على المنابر، الطراز)، كما أنها وثائق رسمية لا يمكن الطعن فيها بسهولة والخطأ فيها

---

[1] ريتشارد بلانت، **النقود العربية الإسلامية**، ترجمة بسام سروج وإبراهيم سروج، (طرابلس، 1994) ص23. وانظر أيضا: حسن باشا، **الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998. خلف فارس فجيج الطروان، المسكوكات وقراءة التاريخ، مطابع وزارة الثقافة، الأردن 1994م. رأفت النبراوي، **النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس وحتى نهاية القرن التاسع الهجري**، مكتبة زهراء الشرق، 2000م.

نادر وهي المصدر الرئيسي إذ ما تناقضت الروايات، فهي بذلك تعد من أهم مصادر التاريخ إذ تكشف لنا عن خفايا كثيرة وحقائق تاريخية أهملها المؤرخون. وتكمن أهمية المسكوكات لكونها مصدرا وثيقا لدراسة الأسماء والألقاب إذ أنها تسلط الضوء على الكثير من حوادث التاريخ. كما لا يمكننا إغفال الدلالات الدينية والفنية (رسوم، نقوش، أشكال هندسية) والتي تتضمنها المسكوكات أحد أهم الوثائق والشواهد والدلائل الأكثر مصداقية على عهود وعصور تاريخية موغلة في القدم شابها الكثير من الأخطاء والمغالطات التاريخية الجمة، ولكون المسكوكات والنقود من المكونات الرئيسية للهوية الوطنية فقد تنامى الاهتمام بها خلال الأعوام الأخيرة. ثمّ إنّ دراسة النقود تعد أداة فعالة في أيدي الباحثين عامة والمشتغلين بالتاريخ الاقتصادي على وجه الخصوص، باعتبارها وسيلة ضرورية في المعاملات والتبادل، ووسيلة معيارية للقيم. ذلك بأن تحديد الأوزان والمكاييل والنقود من أصعب المهام المنوطة بالتاريخ الاقتصادي، حيث لا تخفى الأهمية الكبيرة لهذه الأدوات في الحياة العامة، ولا سيما المعاملات الدينية المرتبطة بتحديد الأنصبة الشرعية (كمقدار الزكاة والدية والصداق..)[2].

1- المسكوكات لغة واصطلاحا :

السكة لغة ديدة قد كتب عليها يضرب عليها الدراهم وهي المنقوشة وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه نهى عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس أراد بالسكة الدينار والدرهم المضروبين، سمي كل واحد منهما سكة لأنه طبع بالحديدة المعلمة له، ويقال له السك وكل مسار عند العرب سك؛ قال امرؤ القيس يصف درعا ومشدودة السك "موضونة تضاءل في الطي كالمبرد".. وسكة الحراث حديدة الفدان[3]. ويعرف ابن خلدون السكة من وجهة النظر التاريخية بأنها : الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع جديد ينقش فيه صوراً وكلمات مقلوبة ويضرب بها على الدينار أو الدرهم، فتخرج تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة بعد أن يعتبر عيّار النقد من ذلك الجنس في خلوصه بالسبك مرة بعد أخرى ويعد تقدير أشخاص الدراهم والدنانير بوزن معين صحيح يصطلح عليه فيكون التعامل بها عدداً، وإن لم تقدر أشخاصها يكون التعامل بها وزناً... ولفظ "السكة" كان اسماً للطابع، وهي الحديدة المتخذة لذلك، ثم نقل إلى أثرها وهي النقوش الماثلة على

---

[2] محمد الشريف، **نصوص جديدة ودراسات في تاريخ الغرب الإسلامي**، ط1 المهدية، تطوان، 1996، ص 49.

[3] محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري جمال الدين أبو الفضل (ت711هـ/ 1311م)، **لسان العرب** 15ج، دار صادر، بيروت، ج 10، مادة (س ك ك).

الدنانير والدراهم، ثم إلى القيام على ذلك والنظر في استيفاء حاجاته وشروطه، وهي الوظيفة. فصار علماً عليها في عرف الدول[4].

2- أهمية علم المسكوكات :

يعتبر علم النوميات (numismatics) أي علم النقود أو المسكوكات، من العلوم الهامة في دراسة نواح من التاريخ، فالعملة والأنواط بما تحمله من صور الآلهة وصور الملوك والأمراء وأسمائهم وذكرى الحوادث التاريخية، وسنوات ضربها تقدم للباحثين -كما ذكرنا- مادة تاريخية قيمة بالنسبة للتاريخ القديم وتاريخ العصور الوسطى في المشرق والمغرب على السواء؛ فالعملة اليونانية -مثلاً- تكشف عن كثير من الحقائق في تاريخ الجماعات السياسية التي كانت ذات كيان خاص مكنها من أن تسك هذه العملة، ولم يعرف وجود بعض هذه الجماعات إلا عن طريق عملتها التي حفظها التاريخ من الضياع[5]. ظل مجال وعلم المسكوكات والنقود لعقود عديدة يدرس باعتباره أحد الفروع العلمية الهامة لعلم الآثار الذي يعنى (بدراسة البينة المادية الدالة على ماضي الإنسان والتي تشمل الموضوعات التي يمكن رؤيتها وتحسسها وقياسها وتصنيفها)[6]. وقد ظهرت العديد من الدراسات التاريخية التي ترى بضرورة وأهمية إيلاء المؤسسات الأكاديمية التاريخية اهتماماً كبيراً بعلم المسكوكات والنقود وذلك لما له من علاقة وثيقة بعلم التاريخ، ولكون المسكوكات تعتبر مصدراً وثائقياً صادقاً للتحقق والتأكد من الكثير من الأحداث التاريخية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والدينية لمجتمع من المجتمعات أو شعب من الشعوب. وهذا ما يؤكد العديد من الرؤى العلمية لنخبة من المؤرخين وفلاسفة التاريخ وعلم الآثار ومنهم أستاذ علم الآثار (ستيوارت بيجوت) الذي يؤكد أن علم الآثار هو فرع في الواقع للدراسة التاريخية ويؤيده في ذلك المؤرخ لانجلوا وسيتنوبس بقوله إن (التاريخ يصنع من وثائق)[7] وعلى الرغم من وجود أطروحات علمية معارضة لهذه الآراء تؤكد بأن هناك تبايناً علمياً جوهرياً في مهام واختصاصات كل من علم الآثار والتاريخ، إلا أن ما يهمنا هنا هو التأكيد على أن المسكوكات بحد ذاتها من المصادر الوثائقية التاريخية "الموثوقة" لكتابة التاريخ،

---

[4] ابن خلدون (ت 808هـ/ 1406م)، **المقدمة**، 4ج، تحقيق عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي، القاهرة 1966، ج 2، ص808.

[5] انظر حسن عثمان، **منهج البحث التاريخي**، دار المعارف، ط (1986م) .

[6] انظر أسامة عبد الرحمن النور(ت 2007م)، **المنهج التاريخي العلمي والتحديات**، مجلة الثقافة الجديدة، عدد يناير، عدن 1980.

[7] المرجع السابق.

كونها تتضمن كتابات ومعلومات وتواريخ توثق علميا للعديد من الأحداث والمراحل السياسية والاقتصادية والدينية والفنية التي مرت بها العديد من المجتمعات أثناء مراحل تطورها.

إجمالاً هناك إجماع لدى معظم المؤرخين والأثريين على أن المسكوكات والنقود تعتبر من أهم وأصدق المصادر الوثائقية التاريخية والأثرية الأساسية لكتابة ومعرفة تاريخ المجتمعات والدور الذي كانت تلعبه النقود في هذه المجتمعات عبر مختلف العصور، حيث يعتمد مدى ما تلعبه النقود من دور في المجتمع على تركيب هذا المجتمع، وإلى حد ما فإن تأكيد عكس ذلك هو أيضاً مقبول: فإن كنا نرى كيف تؤدي النقود وظيفتها في المجتمع المعني يمكننا أن نحكم على طابع هذا المجتمع وعلى العلاقات المادية والاقتصادية والسياسية والثقافية بين الناس فيه[8]. وبالرغم من أهمية هذا العلم بصفته يتعامل مع وثائق رسمية معاصرة التاريخية، قد تساعد في تشخيص ومعرفة بعض الحقائق التي تتعلق بالفترة التي وجدت فيها، فلم تحظ المسكوكات الإسلامية بدراسة علمية وافية من قبل الباحثين العرب، باستثناء بعض الدراسات القليلة التي نبهت الأنظار إلى هذا الموضوع الشائك. فقد أدرك علماء الغرب أهمية هذا العلم، فظهر الكثير من الدراسات والمصنفات التي عنيت بمجموعات المتاحف ومراكز البحث، إضافة إلى الأبحاث الدقيقة التي اهتمت بدراسة نقود العديد من الأسر الحاكمة على امتداد رقعة الدولة الإسلامية، لذلك فإنه يسجل لهؤلاء العلماء والباحثين الغربيين فضل السبق في إنشاء هذا العلم وإبراز أهميته، وفتح الباب للباحثين من بعدهم. في المقابل ، نجد أن الأعمال العربية في هذا المجال، لم تظهر إلا عند منتصف القرن العشرين الميلادي، عندما قام الأب (أنستاس الكرملي) بجمع أهم ما دونه الأدباء والمؤرخون المسلمون عن النقود في كتابه الموسوم بـ (النقود العربية وعلم النميات) ختمه بفهارس اشتملت على المصطلحات والمسميات الخاصة بالنقود. أما الدراسات العربية المتخصصة فلم تظهر إلا بعد ذلك[9].

واعتبرت أعمال هؤلاء الباحثين البدايات الأولى التي فتحت المجال واسعاً للاجتهاد والتعمق أكثر، ولكن يؤخذ عليها السطحية والعمومية، والتزامها المنهج التقليدي المعروف المبني على الوصف والاهتمام بجدولة النقود وبيان أرقامها ونوع المعدن الذي شكلت منه، وضبط أوزانها وأقطارها ومكان وتاريخ ضربها أو إصداراتها حسب تسلسلها الزمني،

---

8 أندريه أنيكين، الشيطان الأصفر- الذهب والرأسمالية، دار التقدم، موسكو 1982م، ص 78، انظر أيضا: أحمد قائد الصائدي، منهج البحث التاريخي، منشورات جامعة صنعاء، 1992م.

9 محمد باقر الحسيني، **النقود مدرسة في التاريخ**، مجلة آفاق عربية، السنة 13، بغداد، 1988، ص 71-72.

دون التركيز على أهميتها الحضاريّة، انطلاقاً مما تحمله من نصوص كتابية ورموز وربطها بمسائل التاريخ، ذلك بأن النقود تعتبر ذات أهمية كبيرة بما تلقيه من أضواء كاشفة على التاريخ، ومدى ارتباطها بالنظم المالية والسياسية. هذا، فضلاً عما تقدمه من معلومات حول التطور الصناعي والفني، ومدى الاستقلال الحضاريّ للدولة التي أشرفت على ضربها[10].

3- المسكوكات الإسلامية : استعراض تاريخي

أدرك الخلفاء المسلمون في وقت مبكر أنّ العملة بالإضافة إلى قيمتها الاقتصاديّة، وسيلة للإعلان عن سيادة الدولة الإسلاميّة وعروبتها، ومن أجل ذلك حرصوا على نقشها بالعبارات الدينيّة الموجزة التي تعبّر عن عقيدة التوحيد، المكتوبة باللغة العربيّة، كما نقشوا عليها اسم الخليفة لإثبات شرعيّة الحكم، الذي يضمن قيمة المسكوكات، ومنها عبارة: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، الأمر كله لله، لا قوّة إلا بالله، لا غالب إلا الله، الله ربنا، محمد نبينا، الحمد لله رب العالمين، وما النصر إلاّ من عند الله، وهدى الله هو الهدى، والعاقبة للتقوى، وقل اللهمّ مالك الملك بيدك الخير، وإلهكم إله واحد، وباسم الله ربي. استعمل المسلمون النقد الثنائي كقطعتين نقديّتين رئيسيّتين: الدينار الذهبي، والدرهم الفضي، وهي تسميات غير عربية كانت معروفة بهذه الأسماء[11]. بالإضافة إلى عملات صغيرة من أجزاء الدينار والدرهم، كالدانق والمثقال، واستخدموا النحاس والخلائط المعدنيّة في صك الفلوس، وكانت الدولة تحدّد وزن الدرهم الفضّي والدينار الذهبي وقيمتهما، وكانت الدولة تضرب على أيدي المزيّفين، وتعاقبهم بأشد العقوبات، أما العملة النحاسيّة فكانت تعدّ عداً، كما كانت الدولة تجبر رعاياها على التعامل بعملة الدولة. وكان شكل الدرهم والدينار دائرياً، أو مربّعاً أحياناً (العملة الموحّدية) وكان المهدي بن تومرت قد سنّ تربيع السكة لأوّل مرّة، وغالباً ما كان يضرب على أحد وجوه العملة ذكر كلمة الجلالة، والصلاة على النبي، والبسملة، وعلى الوجه الآخر اسم الخليفة، أو عامله، وتاريخ الضرب، واسم المدينة التي سك فيها، وكانت المسكوكات تحلّى بالخط الكوفي، وقلّما كانت صورة الخليفة تضرب على العملة المعدنيّة. وكانت العملات تنسب إلى من أمر بسكّها من الخلفاء أو الولاة، ومنها: الدنانير اليوسفيّة المنسوبة إلى يوسف بن علي، والدنانير والدراهم المومنيّة المنسوبة إلى عبد المؤمن بن علي، والدينار

---

[10] محمد باقر الحسيني، **النقود مدرسة في التاريخ**، مجلة آفاق عربية، السنة 13، بغداد، 1988، ص 71-72.

[11] ناهض عبد عبد الرزاق دفتر، المسكوكات، جامعة بغداد، ص32، انظر أيضا بطرس البستاني (ت1883م)، دائرة المعارف 10ج، طبعة بيروت 1887م، ج8 ص 369.

اليعقوبي المنسوب إلى يعقوب المنصور.ذكر صاحب الاستقصاء أنّ أمير المسلمين حين ورد عليه التقليد من الخليفة ضرب السكّة باسمه ونقش على الدينار لا إله إلاّ الله محمد رسول الله، وتحت ذلك أمير المسلمين يوسف بن تاشفين، وكتب على الدائرة ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين، وكتب على الصفحة الأخرى عبد الله أحمد أمير المؤمنين العباسي، وعلى الداشرة تاريخ ضربه، وموضع سكته. وجرت العادة على تغيير تقاليد الدولة، عند تغيّر الحاكم، ومنها تغيير السكّة، فقد غيّر المأمون تقاليد الموحّدين وعاداتهم، وأبطل تربيع السكّة وجعلها مدوّرة، ومحا عبارة (المهدي إمامنا) منها[12]. وباستقصاء تاريخي لم يكتشف بعد أي عملات سكت في عهد الرسول (ص) فيما اكتشف من آثار الدولة الإسلاميّة. أما في عهد الخليفة الثاني عمر (رضي الله عنه) فقد ضربت الدراهم على نقش الكسرويّة وشكلها، غير أنّه زاد في بعضها (الحمد لله) وفي بعضها (محمد رسول الله). وضربت في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفّان بقصبة هرتك من بلاد طبرستان، وكتب فيها بالخط الكوفي (باسم الله ربي). وضربت السكّة في عهد الخليفة الرابع علي بن أبي طالب سنة 40 هـ بالبصرة.

لكن من الثابت أنّ المسلمين لم يضربوا سكّة خاصّة بهم إلاّ في عهد عبد الملك بن مروان عندما ضربت الدراهم والدنانير. وكان عبد الملك بن مروان أوّل من قام بتعريب الدواوين وضرب الدينار الإسلامي، وأنشأ دار الضرب في عاصمته دمشق، وجعلها تحت رقابة الدولة، ويعود إلى الأمويّين فضل المحافظة على نقاء الدينار بنسبة عالية. تولّت الدولة الإسلاميّة في مركز الخلافة مهمّة سك العملة، وذلك بضرب خاتم الحديد عليها، فسمّيت بدار الضرب، وكثيراً ما كانت مراكز الولايات الإسلاميّة القويّة أو البعيدة تقوم بهذه المهمّة، على أساس اللامركزيّة، حيث قام ولاة العراق بسكّ الدنانير اليوسفيّة نسبة إلى يوسف بن عمر، والهبيريّة نسبة إلى أبي هبيرة، وقام والي مصر عبد العزيز بن مروان بسكّ الدنانير في الفسطاط[13].

وذكر مؤرّخ الدولة العثمانيّة في تاريخه أنّ عثمان-مؤسّس الدولة العثمانيّة- لم يلبث أن تحصّل على امتيازات جديدة عقب فتحه قلعة قره حصار سنة 688 هجرية الموافقة سنة 1289 ميلادية فمنحه ملك السلاجقة في السنة المذكورة لقب

---

12. أحمد بن خالد الناصري السلاوي المغربي (ت 1315هـ)، **الاستقصاء لأخبار المغرب الأقصى** 8ج، دار الكتاب، الدار البيضاء، ج 1، ص 59.

13. انظر ناهض عبد الرزاق، المسكوكات، مرجع سابق ص 34 وما بعدها.

بك واقطعه كافة الأراضي والقلاع التي فتحها وأجاز له ضرب العملة وأن يذكر اسمه في خطبة الجمعة وبذلك صار عثمان بك ملكاً بالفعل لا ينقصه إلاّ اللقب[14] واستطاع أمراء القهر أن يفرضوا أسماءهم على السكّة إلى جانب الخلفاء، مثل معز الدولة بن بويه الذي دخل بغداد في جمادى الأولى سنة 334 فلم يجد الخليفة المقتدر بالله إلاّ أن يقلده الإمارة ويأمر بأن يضرب اسمه على العملة. وتأتي الحالة هنا معكوسة عندما يأمر المملوك بأن يضرب اسم الخليفة إلى جانب اسمه ليضفي الشرعيّة الدينيّة على حكمه بعد امتلاكه الشرعيّة السياسيّة، فقد أمر الظاهر بأن ينقش اسم الخليفة مع اسمه على العملة ويذكر اسمه في الخطبة قبل اسم السلطان وأقام الخليفة بمصر وصارت القاهرة مقراً للخلفاء العباسيّين إلى أن انتقلت الخلافة إلى العثمانيين في سنة 923 والحاكم بأمر الله هو أوّل العباسيين بمصر لأنّ أحمد المستنصر لم يقم بها بل كان يقصد إرجاع الخلافة لبغداد كما كانت فحال التتر دون مشروعه[15]. وابتدع الفاطميّون الذين بسطوا سيطرتهم على بلاد التبر واحتكروا ذهب السودان، ربع الدينار الذهبي، لتسهيل التعامل النقدي بمعدن الذهب، وتنشيط التجارة الداخليّة. وأشار القزويني إلى ضرب الفلوس في مدينة تبريز، من معدن الصفر، وتبادل أكثر أهل أذربيجان بها.

واستحدث الخليفة العباسي هارون الرشيد منصب (ناظر السكة) ليشرف على سك النقود، ومراقبة السبّاكين، والضرّابين، والنقاشين، والتأكد من أوزانها، وتحديد قيمتها، وتسجيل فئاتها في سجلاّت الدولة، وكثيراً ما كان القضاة يقومون بمهمّة التأكّد من مواصفات العملة قبل طرحها في الأسواق للتداول. ولم يكن السلاطين يعتبرون ما يجري من ضرب للسكّة بعيداً عن حواضرهم سوى محاولات للخروج على الطاعة، حتى ولو كانت السكّة تحمل أسماء هؤلاء السلاطين، ففي رحلة سفر السلطان الملك المؤيّد شيخ الثالثة إلى الشام سنة 820 هجريّة قدم عليه (بدرب الأتارب) قاصد (مندوب) الأمير ناصر الدين بك بن قرمان بهديّة وكتاب يتضمّن أنّه ضرب السكّة المؤيديّة، ودعا للسلطان في الخطبة بجميع معاملته وبعث من جملة الهديّة طبقاً فيه جملة دراهم بالسكّة المؤيديّة، فعنّف السلطان رسوله ووبّخه وعدّد له خطأ مرسله من تقصيره في الخدمة وذكر له ذنوباً كثيرةً فاعتذر الرسول عن ذلك كلّه وسأل السلطان الصفح عنه[16]. أما فترة حكم

---

[14]. محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العليّة العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، الطبعة العاشرة 1427 هـ - 2006 م، ص 118.

[15]. المرجع السابق، ص 85.

[16]. يوسف بن تغري بردي (ت 824هـ)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، تحقيق محمد حسين شمس الدين، 17ج، طبعة مصر سنة 1932، ج 14 ص 48.

المرابطين في الأندلس، فقد شهدت ازدهارًا ملموسًا في سك النقود وكان الدافع إلى ذلك هو التنافس الكبير بين ملوك المسلمين والملوك النصارى، لدرجة أن الملك ألفونس الثامن أمر بضرب عُملات تحمل نقوشًا عربية على غرار طراز عملة أمراء مرسية. و الجدير بالذكر أن دور الضرب الأندلسية قد انتعشت انتعاشًا كبيرًا على يد الأمير علي بن يوسف بن تاشفين المرابطي، حيث وصلت إلينا عُملات ضُربت في جميع مدن الأندلس منها المرية، غرناطة، قرطبة، أشبيليا، مرسية، مالقة، دانية، شاطبة، نول لمطة وغيرها. وقد أبقى العرب في الأندلس إبان الفتح الإسلامي لها على التعامل بالنقود البيزنطية، ذات النقوش والشارات والرموز النصرانية، وذلك عملاً بسياسة التسامح التي اتبعها العرب مع سكان البلاد التي فتحوها، وهذا ما تؤكده مجموعة النقود التي ضربت في عهد موسى بن نصير (ت 97هـ (715م). ومع تثبيت أركان الدولة الإسلامية الجديدة في الأندلس، بدأ العرب بضرب دينار جديد عام 98هـ، 717م، يحمل على أحد وجهيه كتابات عربية تشتمل على الشهادة مكتوبة في وسط الدينار ونصها محمد رسول الله، وعلى الإطار نقش كتابي نصه ضُرب هذا الدينار في الأندلس سنة ثمانٍ وتسعين. أما ظهر الدينار فكان يحمل نقشًا لاتينيًا. ويلاحظ من تاريخ الدينار السابق أنه متأخر في تعريبه عن مثيله في المشرق الذي عُرِّب في عام 73هـ (692م) على يد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان. وفي الواقع فإنَّ هذا الأمر ليس فيه غرابة؛ إذ يتفق مع طبيعة التدرج، حيث لم يحبذ الضارب المسلم للسَّكة أن يُفاجأ أهل البلاد بعملة جديدة تمامًا، وإنما سار بالتدرج المعقول، حتى يصل إلى ضرب عملة إسلامية خالصة في فترة قصيرة لم تتجاوز ربع القرن. ومن الجدير بالذكر أن الدينار العربي اللاتيني النقش لم يظهر إلا في الأندلس خاصة، وهذا يرجع إلى معرفة أهل البلاد من الأسبان بالرموز اللاتينية إلى جانب أن لهجتهم كانت مشتقة من اللغة اللاتينية نفسها. والجدير بالذكر أن الخلافة الفاطمية إبان ظهورها في بلاد المغرب عام 297هـ (909م) على أنقاض دولة الأغالبة، قد ضربت نقودها على طراز العملة العباسية إلى جانب اسم الخليفة عبيد الله المهدي أول الخلفاء الفاطميين. وفي عام358 هـ، (669م) أمر الفاطميون بإحداث تغيير جذري في طراز العملة من حيث التصميم؛ فقاموا بنقش كتاباتهم في ثلاث دوائر متحدة المركز، تسير في عكس اتجاه عقارب الساعة بدلاً من الترتيب الأفقي، الذي كانت تنقش عليه كتابات العربية منذ عهد الخليفة عبد الملك بن مروان. وكان الهدف من وراء هذا الطراز الفاطمي الجديد هو التأكيد على حق الفاطميين المطلق في الخلافة. وبعد ضعف الخلافة الأموية في الأندلس في حوالي (400هـ، 1010م)، بدأ الحكام الأندلسيون

بضرب عملاتهم الخاصة. وكان الكثير منها يضرب على الطراز الأموي إلى درجة أن بعض الأمراء قام بنقش اسم خليفة سابق، قد انتهت مدة خلافته على العملة.

وفي عصر ملوك الطوائف، مثل بني عباد في أشبيليا وبني الأفطس ببطليوس، وبني ذي نون بطليطلة، وبني جهْور بقرطبة، وبني حيُّوس بغرناطة، أخذ هؤلاء بوضع أسمائهم وألقابهم على العملة التي كان معظمها كسور الدنانير. وكان يعيب دنانير تلك الفترة أنها كانت تُضرب بنوع رديء من الذهب، مما يدل على تدهور الحالة الاقتصادية والسياسية حينذاك.

يذكر أنه كثيراً ما كانت الدولة تضرب الدنانير الفضيّة أو العينيّة بسكّة الدينار الذهبي، لمواجهة المشكلات الاقتصاديّة، وندرة العملات الذهبيّة، ثم تضعها في التداول بقيم شرعيّة، وإن كانت تعتبر دون الذهبيّة في القدر، كما هو الحال الآن في عملتنا الورقيّة، وهذا ما قام به السلطان أبو الحسن علي في مملكة غرناطة، وأجاز الفقهاء المسلمون في ذلك الوقت استخدام عملة لا تطابق الوزن الشرعي على أن تقرّر الجهتان المتعاملتان ذلك[17]. والملاحظ أن العُملة المملوكية أصبحت تخلو تمامًا من الإشارة إلى اسم الخليفة العباسي، مع أن السلطان الظاهر بيبرس البندقداري كان قد استقدم إلى القاهرة أحد أبناء البيت العباسي، وبايعه بالخلافة في سنة (659هـ، 1261م) أي بعد سقوطها في بغداد بنحو ثلاث سنوات، وخطب له على المنابر، ونقش اسمه على السكة.

وكان زوال عصر الخلافة الإسلامية إيذانًا بظهور دول مستقلة في شرقي العالم الإسلامي وغربيه، حرصت كل منها على سك عملة مستقلة بأسماء سلاطينها أو حكامها، ونقشوا عليها شعاراتهم وعبارات تحوي دلالات دينية وعقائدية مختلفة. ومع التطور الذي طرأ على كل مظاهر الحياة، فقد اندثرت هذه العملات شيئًا فشيئًا لتحل محلها عملات ورقية، تعد سندًا بقيمة العملة، ثم تطورت هذه العملات الورقية في الشكل والحجم حتى أصبحت بالشكل الذي نعرفه اليوم.

4- العملة المرابطية والموحدية :

إن اقتصاد الدولة المرابطية كان في نمو وازدهار وعملتها المرابطية أو قراريطها اليوسفية (نسبة إلى يوسف بن تاشفين) كانت أكثر فضة من الدنانير التي كانت سائدة آنذاك عند فتح الأندلس، ومعلوم أن معدن الفضة لم يكن غزيرا في

---

[17]. أحمد الطوخي، **مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 1997م، ص 273.

المغرب في عهد المرابطين وأن نسبة كبيرة كانت تستورد من الأندلس، لكن دقة الصناعة النقدية المرابطية وحرصهم على موافقة نقودهم للمقاييس الشرعية حال دون ضعفها، بالإضافة إلى كون قوة الذهب قد قللت من أهمية العملة الفضية، فالدينار المرابطي كما تذكر المصادر كان أعلى قيمة من الدينار العبادي (نسبة إلى دولة المعتمد بن عباد) في العيار وفي الوزن، كما كان هذا الأخير أفضل من الدينار الشرقي الذي كان مختلطا بالنحاس[18]. ومن ثم ورث الدينار المرابطي بفضل ازدهار التجارة الداخلية والخارجية قوة الدينار الفاطمي في حوض البحر الأبيض المتوسط، وأصبح وحدة معيارية في أوروبا المسيحية حيث عمل ألفونسو الثامن ملك « قشتالة وليون » على تقليد الدينار المرابطي بعد سقوط الدولة المرابطية بمدة، فضرب ديناره على غراره سنة 596ه/1173م، عرف باسم "Marabeti Alfonso"، كما بقيت كلمة "Maravedi" تطلق على العملة الفضية في قشتالة إلى أواخر القرن 13م[19].

أما عن تقنيات سك النقود في الدولة المرابطية فيمكن الوقوف عليها بالتفصيل في كتاب "فتاوى ابن رشد الجد"؛ إذ كان يستفتى فيها، وفي أهميتها أمام النقود المتداولة الأخرى آنذاك، وفي النصاب الذي تجب فيه الزكاة في "النقود الأندلسية المختلفة" فكان يجيب بأنه: "لا تجب الزكاة من الذهب إلا في عشرين مثقالا من الذهب الخالصة المرابطية وشبهها"[20] فهذه الفتوى تثبت تفوق الدينار المرابطي على الدنانير الأندلسية من ناحية الوزن ومن ناحية الجودة التي كان يمتاز بها، وهذا الشرط كان أساسا عند الفقهاء في تحديد النصاب؛ وللتوضيح فإن موقف ابن رشد من نقود المرابطين لم يكن ينطلق فقط من الترجيحات الفقهية النظرية، بل كان يعتمد على إلمامه بطبيعة وصناعة النقود المتداولة في عصره بحيث يذكر في كتابه أن وزن الدينار المرابطي كان 72 حبة، وأن هناك من الفقهاء من يرى بأن وزن الدينار الشرعي هو 76 حبة، ومن تم فإن الدينار المرابطي هو مثقال غير ثمن[21]. وفي ذات السياق نشير أنه نظرا للوضع الاقتصادي المزدهر

---

18. انظر عبد المجيد بن عبد الله بن عبدون الفهري (ت1132 م)، **ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب**، تحقيق ليفي بروفنسال، القاهرة، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، 1955م، ص58.

19. للمزيد انظر ابن رشد، **الفتاوى**،926/2، 1112/2-1113، 1203، 1369/3.
أمين توفيق الطيبي، **جوانب من الحياة الاقتصادية في المغرب في القرن 6ه/12م، من خلال رسائل "جنيزة القاهرة"**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية،1987م،51/1-83.

20. ابن رشد، **الفتاوى**، تحقيق المختار التليلي، بيروت، دار الغرب الإسلامي،1987م.908/2.

21. ابن رشد، **المصدر السابق**، 916/2-1112-1113، ابن يوسف الحكيم، **الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة**، تحقيق حسين مؤنس، القاهرة، دار الشروق، ط2، 1986م، ص97-107.

الذي عايشته الدولة المرابطية فقد تعددت دور السكة في الأندلس في عهدها سواء تلك التي اختصت في ضرب الدينار أم في ضرب الدرهم، وكانت موجودة في أغلب المدن الأندلسية كاشبيلية، وبلنسية، والجزيرة الخضراء، ودانية وشاطبة، وغرناطة وقرطبة ومرسية، ومالقة وألميرية، وكان يشرف عليها شخص يسمى "صاحب دار السكة"، وكانت دور السكة تأخذ الذهب أو الفضة من الأشخاص وتضربه لهم بالضرب الرسمي للدولة المرابطية مقابل أجر معين. من خلال ما تقدم ذكره يتبين أن الاقتصاد المغربي الأندلسي كان مزدهرا في عهد الدولة المرابطية، ويحسب له ألف حساب من لدن دول الشرق والغرب المسيحي، وعند الوقوف على المراجع العربية والغربية سواء القديمة منها أو الحديثة تتضح مكانة المغرب والأندلس في الإطار الاقتصادي للعالم المتوسطي، وفي إطار الوحدة الاقتصادية للبلاد الإسلامية في القرنين (5-6هـ/11-12م)، كما يتبين ارتفاع تكاليف المعيشة في الأندلس مقارنة بالشرق الإسلامي، ويمكن إرجاع ذلك حسب المصادر المختلفة المعتمدة إلى عدة عوامل أهمها ظروف المواجهة الدائمة بين المسلمين والنصارى، إضافة إلى بعد المسافة بين المشرق والمغرب، مما كان يؤثر على أثمان المواد المستوردة منه؛ كما يحتمل أن يكون للذهب خاصة في العصر المرابطي دور في مسألة الغلاء الذي تتحدث عنه المصادر والمراجع التي أرخت لهذه الحقبة وقدمت صورة دقيقة عن هذا الجانب الاقتصادي من الحياة اليومية داخل المجتمع المغربي والأندلسي والذي هو لعمري جدير بالتتبع والدراسة[22].

يذكر أن عملة المرابطين كانت مرآة بعلاقتهم بالخلافة العباسية إذ ظهر لقب أمير على عملة المرابطين إشارة إلى الاعتراف بالسلطة الشرعية للخليفة في بغداد[23].

[22]. للمزيد انظر: صالح بنقربة، **المسكوكات المغربية من الفتح الأندلسي إلى سقوط دولة بني حماد**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص580، ابن يوسف الحكيم، **الدوحة المشتبكة**، مصدر سابق، ص78.

[23]. وجيه كوثراني وآخرون، **الحضارة العربية الإسلامية**، الجامعة العربية المفتوحة، الكويت، 2005، ص 331.

5- العملة في الدولة الموحدية :

إذا كان ظهور الموحدين في المغرب الإسلامي أوائل القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، قد أحدث انقلاباً في الأفكار والمفاهيم الدينية والسياسية والاقتصادية، فإن ذلك جاء نتيجة طبيعية لحركة محمد بن تومرت الإصلاحية التي شملت جوانب مختلفة من حياة المجتمع المغربي، وتجلت آثارها واضحة في كثير من نواحي الحياة، ومن بينها النقود. وإذا كانت النقود (السكة) عموماً ترتبط بالاتجاهات السياسية والمذهبية التي تواكب عادة ظهور دولة ما في مكان ما وزمان ما، فإن هذه الحقائق جميعها تنطبق تماماً على دولة الموحدين التي يمثل ظهورها طفرة تاريخية لم يسبق لها نظير في تاريخ المغرب منذ العصور القديمة. سارت الدولة الموحدية التي خلفت الدولة المرابطية على خطاها في تطوير اقتصادها وفق مستجدات عصرها واتساع رقعتها الجغرافية، إلا أنه خلافا لما كان عليه الدينار المرابطي (نسبة الى دولة المرابطين)، فإن القطع النقدية الموحدية حملت طابع الأسرة الحاكمة، بل تحولت إلى وسيلة دعائية، كما أن الزعم بإمامة المهدي أضحت يقينا معظما تؤكده عبارتا «المهدي إمامنا» و"المهدي إمام الأمة"، المكتوبتين على التوالي بواجهة كل من القيراط والدينار الموحدي. هذا الأمر سارت عليه باقي الأسر التي تعاقبت على حكم المغرب، كالمرينيين والوطاسيين، الذين نقشوا شعارات دينية على نقودهم. إلا أن الشرفاء السعديين (الدولة السعدية) عملوا على إبراز نسبهم الشريف، بنقش الآية التالية «إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت» على دنانيرهم في إشارة إلى وجوب احترام سلطة السعديين الذين ينتهي نسبهم إلى آل البيت[24] وفي عصر الموحدين تميزت العملة بارتفاع قيمتها وبصفة خاصة الدينار المؤمني والدرهم المؤمني، نسبة إلى الخليفة الموحِّدي عبدالمؤمن بن علي. وأهم ما كان يميز الدينار الموحدي هو شكله المربع الذي أمر بسكه المهدي محمد بن تومرت مؤسس الدولة الموحِّدية، كذلك سك كل من الخليفة يوسف بن عبد المؤمن وولده الخليفة يعقوب المنصور بالأندلس عملة ثقيلة ضربت في أشبيليا وقرطبة وغرناطة ومالقة والمرية. وبهزيمة الموحدين في معركة العُقاب بالأندلس أمام جيوش الإسبان، تقلص دور المسلمين الدفاعي هناك، مما ساعد على سقوط معظم مدن الأندلس في يد الأسبان، مثل مدينة قرطبة وأشبيليا ومالقة ومرسية، وغيرها. ولم يبق من ديار الإسلام في الأندلس إلا مملكة غرناطة العربية التي كان يحكمها

---

[24] عبد الله علام. **الدولة الموحدية في المغرب في عهد عبد المؤمن بن علي**. مصر. دار المعارف. 1971م. ط1.ص254. وانظر عبد الله عنان، **دولة الإسلام في الأندلس، عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس** القاهرة، مكتبة الخانجي.1990 م .

بنو نصر آخر الملوك المسلمين بالأندلس، وتعد عُملاتهم آخر العُملات الإسلامية التي ضُربت في الأندلس. وقد تميزت عُملات بني نصر، بأنها كانت تضرب بعناية، إلى جانب أنها كانت متأثرة بالأسلوب المغربي الثقيل. وقد اشتملت عُملات بني نصر على نقوش عديدة تضمنت آيات من الذِّكر الحكيم، إلى جانب اسم الحاكم دون أن يضرب عليها سنة السك، وأكثر ما يميز العُملة في عهد بني نصر هو شعار: "لا غالب إلا الله" أما أهم دور الضرب في عهدهم فكانت مدينة غرناطة باعتبارها آخر معاقل المسلمين في الأندلس[25].

6- ظهور النقود الموحدية :

ليس من السهل تحديد تاريخ ظهور النقود الموحدية من وجهة النظر التاريخية، لانعدام الوثائق من جهة؛ وحتى إذا توافرت وتضمنت بين ثناياها إشارات أو تلميحات من جهة أخرى، فإنها تحتاج إلى غربلة ودراسة دقيقة للتأكد من صحة أخبارها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكر ما ورد بخصوصها في كتاب البيدق[26]" أخبار المهدي بن تومرت" الذي أودعه معلومات غزيرة وقيمة عن فكرة نشأة حركة الموحدين في بداية تكوّنها. وبالمقابل، فإنه لم يعر أي اهتمام لمسألة النقد التي تعتبر أداة فعالة في النظام الاقتصادي وارتباطها الشديد بالحكام، وأكتفي بالإشارة إلى منزلة «السكاكين» أو المشرفين على ضرب النقود، والتي كانت تلي منزلة «المحتسبين» مباشرة.

و يلاحظ من تتبع الرواية التاريخية عند مؤرخي المغرب الإسلامي أنها لا تحتوي على تفاصيل جديدة حول الموضوع، ولكنها تجمع على نسبة اختراع الدراهم الموحدية إلى محمد بن تومرت وتطلق عليه بعض النّعوت التي تؤكد فكرة إنشائه لهذا النوع من النقود. فتصفه بـ"صاحب الدرهم المربع" تارة، أو "صاحب الدرهم المركن" [27] تارة أخرى. وإذا أخذنا بوجهة النظر التاريخية، قد يكون الإمام ابن تومرت هو صاحب اختراع النقود الموحدية بما لا يدع مجالاً للشك. ولكن الأمر قد يختلف تماماً فيما يتعلق بهذه المسألة إذا احتكمنا فيها إلى وجهة النظر الأثرية التي يمثلها علم الآثار ممثلاً في النقود. والمعروف أثرياً أن النقود تمثل وثائق مادية معاصرة يصعب الطعن في معلوماتها. ولكن الإشكال يزداد غموضاً بسبب خلو النقود الموحدية من تاريخ الضّرب واسم الأمير، باستثناء أنصاف الدرهم التي نقش عليها

---

[25]. يوسف أشباخ. **تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين**. ترجمة محمد عبد الله عنان. القاهرة. مطبعة لجنة التأليف.1958م. ط2.ص 494. ينظر أيضا ابن سعيد الأندلسي، **المغرب في حلى المغرب**، تحقيق شوقي ضيف، مصر، دار المعارف،1953م.

[26] ابن خلدون، **المقدمة**، تحقيق علي عبد الواحد وافي، القاهرة، 1966، ج 2، ص 810.

[27] أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم، **الدوحة المشبكة في ضوابط دار السكة**، تحقيق حسين مؤنس، **صحيفة معهد الدراسات الإسلامية**، مدريد، 1958، العدد 1 - 2، ص. 111.

اسم عبد المؤمن بن علي. وهنا تبدو صعوبة تحديد تاريخ الضّرب بدقّة. وإذا سلنا بأن الزعيم الروحي لحركة الموحدين المهدي ابن تومرت "لم يضرب النقود باسمه"[28]، على اعتبار أن وضعه يشبه تماماً الدور الذي قام به عبد الله بن ياسين الزعيم الروحي للمرابطين، لأن الرجلين لم يضربا نقوداً باسميهما، ولا سيما أن المهدي نفسه كان يدّعي العصمة، الأمر الذي جعله يترفع عن ذكر اسمه أو نقشه في النقود، ومن ثم يمنح حق ضربها لعبد المؤمن بن علي. ويعزّز هذا الرأي تسميته لعبد المؤمن بـ« إمرة المؤمنين» سنة 524 هـ/ 1130 م[29]. لذلك فإن تاريخ ضرب الدراهم قد تم في زمن عبد المؤمن. وفي ضوء المعطيات السابقة يمكن القول بأن تاريخ ضرب النقود الموحدية الفضية (الدراهم) والذهبية (الدنانير) قد بدأ مع عبد المؤمن بن علي[30]. ومن المحتمل جداً أن يكون ذلك منذ سنة 524 هـ/ 1130 م، أي بعد وفاة المهدي بن تومرت. غير أننا لا نستطيع، في غياب الشواهد، أن نحدّد السنة التي انطلقت فيها عملية سك النقود الموحدية، ولا سيما في هذه الفترة المبكرة من نضالهم ضد المرابطين؛ إذ لم تكن بحوزتهم دور للضرب تقوم بإنتاج كميات تغطي احتياجاتهم الشديدة، كأعطيات الجند مثلاً. يضاف إلى ذلك أن الموحدين أنفسهم لم يستعملوا الدراهم المربعة إلاّ بعد وفاة زعيمهم، واستقرار أحوالهم بقيام الدولة في عهد الخليفة عبد المؤمن بن علي. ونعتقد أن دار السكة بمراكش هي التي بدأت بإنتاج النقود الجديدة، ذات الطراز المتميز. وباتساع نفوذ الموحدين، انتشرت النقود وزادت ظاهرة تأسيس دور السكة في جميع أنحاء المغرب والأندلس. وتأسيساً على ما تقدم، يكون عبد المؤمن أول من سك النقود الفضية والذهبية المربعة الشكل والمستديرة التي تضم بداخلها مربعاً أو مثلّثاً. إذن فما الدرهم الموحدي الذي أحدث تجديداً في عالم المسكوكات؟

الدرهم الموحدي (المربع) الجديد والفريد في شكله ومضمونه، في عالم المسكوكات الفضية الإسلامية منذ ضرب المسلمون الدراهم العربية الخالصة في عهد الأمويين بدمشق ابتداء من سنة 78 هـ، والتي لم تعرف خلال مسيرتها الطويلة عبر الدول والعصور الإسلامية تغييراً أو تطويراً في شكلها وحجمها باستثناء التعديلات التي شهدتها في نصوصها وعباراتها تبعاً لاختلاف ميول حكام تلك الدول واتجاهاتهم المتباينة حسب مقتضيات المكان والزمان المتعلقة بأمور الحكم. ومن هنا تبدو أهميتها بما هي ظاهرة حضارية تستحق الدراسة والاستقصاء من قبل

---

[28] صالح بن قربة، **المسكوكات المغربية على عهد الموحدين والحفصيين والمرينيين خلال القرون السادس والسابع والثامن للهجرة**، أطروحة دكتوراه الدولة، جامعة الجزائر، 1996، ص. 13 وما بعدها.

[29] نفس المرجع.

[30] صالح بن قربة، **المرجع السابق**، ج 1، ص. 298، 299.

الباحثين المختصين والمشتغلين بمسائل تاريخ المغرب الإسلامي، لما تؤدّيه من دور في الكشف عن جوانب خفية من حياة المجتمع آنذاك.

وكانت الدراهم المربعة وأنصافها تحمل كتابتين مركزيتين من الوجهين نفذت نصوصهما بطريقة الحفر البارز، بأسلوب الخط النسخي الموحدي.

نقرأ على وجه الدراهم المربعة، كتابة من ثلاثة سطور أفقية تشير إلى هذه الصيغ الثلاث التالية حسب ترتيبها على القطعة وهي: **1** - لا إله إلاّ الله- **2** - الأمر كله لله- **3** - لا قوة إلاّ بالله.

بينما خصصت كتابة الظهر لتسجيل الشهادتين في صيغة جديدة مقرونة بلقب إمام الموحدين محمد بن تومرت هكذا: **1** - الله ربنا- **2** - محمد رسولنا- **3** - المهدي إمامنا.

ونلاحظ استحداث عبارات جديدة متميزة فيها انسجام وتناسب في اللفظ مع اختلاف في المعنى والهدف. وهذا الأسلوب المتميز لم يسبق أن استعمل على المسكوكات الإسلامية. فالعبارات الثلاث في الوجه تختم باسم الجلالة (الله)، والظاهرة نفسها يمكن ملاحظتها على عبارات الظهر التي تختم هي أيضاً بـ"نا" الدَّالّة على الجماعة [31]، وهي بهذا المفهوم وسيلة إعلامية تترجم فلسفة الدعوة الموحدية في ميدان العقيدة، عدا عبارة «المهدي إمامنا» التي تؤكد إقرار الموحدين بإمامة محمد ابن تومرت والتي تشكل ركناً من أركان الدعوة الموحدية نفسها.

أما الدرهم المؤمني - نسبة إلى عبد المؤمن بن علي - على نمطين مختلفين من حيث النصوص المسجلة عليها [32]. إذ نقرأ على النمط الأول في الوجه الآية الأولى من فاتحة الكتاب في ثلاثة سطور أفقية متوازية، على النحو التالي: **1** - الحمد لله- **2** - رب- **3** - العالمين.

وعلى الظهر: **1** - أبو محمد عبد- **2** - المومن بن علي- **3** - أمير المؤمنين.

أما نصوص نقود النمط الثاني، فنجدها تتألف من كتابتين مركزيَّتين على النحو التالي:

في الوجه: **1** - الحمد لله- **2** - رب- **3** - العالمين.

---

[31] دينار الزكاة يساوي 42 حبة من حبات الشعير المتوسط، أي حوالي 1.50 غ. انظر: أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي المالكي (ت 402 هـ)، **كتاب الأموال**، دار الكتب العلمية 1429هـ، تحقيق رضا محمد سالم شحادة، ص 149.

[32] انظر عبد الرحمن فهمي، **موسوعة النقود العربية وعلم النّوميّات**، فجر السكة العربية، القاهرة، 1965.

في الظهر :1 - الأمر كله- 2 - لله لا قوة- 3 - إلاّ بالله.

ومن استعراضنا المتقدم، يتبين أن النقود الفضية الموحدية مجردة من تاريخ الضرب، وأنها نادراً ما تذكر مكان الضرب. وهذه الظاهرة الفنية تعتبر من أهم خصائص النقود الموحدية عامة. ولما كانت النقود تمثل وسائل إعلامية ودعائية للدولة، فقد علق الموحدون عليها أهمية كبيرة تتجلى لنا بوضوح في ما اختاروه من العبارات الدينية المؤثرة بما يتناسب والجو العام الذي كان قوامه الشعور الديني المتعطش إلى المذهب السّني. لذلك نراهم ينقشون عبارات دينية وأجزاء من الآيات القرآنية لا تقبل الجدل والنقاش لإعجازها وشموليتها وتأثيرها القوي نفسياً ومعنوياً. أما شخصية عبد المؤمن بن علي، فتظهر في المسكوكات بوضوح ممثلة في نقش اسمه وكنيته ولقبه الخليفي (أمير المؤمنين) الذي يكشف عن شخصيته الطموحة المتطلعة إلى حكم العالم الإسلامي، "فكان شديد الملوكية كأنه كان ورثها كابراً عن كابر، لا يرضى إلاّ بمعالي الأمور"[33]. والمعروف أن هذا اللقب ظل إلى ذلك الوقت مقتصراً على خلفاء بني العباس في بغداد والفاطميين في مصر بالقاهرة، وكان عبد المؤمن يرى أنه أحق بتولي خلافة المسلمين. وفضلاً عن هذه الصفة، فإن خلو النقود من اسم "المهدي" ولقبه يدل دلالة واضحة على التفرد بالسلطة وحصر الحكم في أسرته الكومية المؤمنية. ومن هنا يمكن تفسير هذا الإجراء السلطوي بأنه ينم عن دهاء سياسي، يدل على ذلك ادعاؤه النسب العدناني القريشي الذي يؤهله لخلافة المسلمين. وإذا كان وزن الدينار الإسلامي الذي حدده مرسوم الإصلاح النقدي في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان هو 4.25 غرام من الذهب، فإننا نلاحظ انخفاضاً كبيراً في وزن الدينار المؤمني الذي أصبح يمثل نصف الدينار الشرعي تقريباً. ولا شك أن هذا التدني في وزن النقود الموحدية في هذه الفترة المبكرة من تكوين الدولة الموحدية له ما يبرِّره سياسياً واقتصادياً. أما التصميم الهندسي لشكل الدينار المؤمني، فهو ابتكار جديد لم يكن معروفاً من قبل في عالم المسكوكات الإسلامية عامة، إذ يتكون من قطعة مستديرة الشكل من معدن الذهب، يزيِّنها من أحد وجهيها حلقة مستديرة على هيئة خطين رفيعين أحدهما منقط والآخر غفل من التنقيط، وبعبارة أدق من حلقتين الأولى خطية والثانية منقوطة، تضمان بداخلهما ثلاثة مربعات، اثنان خطيان والثالث منقط. وهذه الصورة الجديدة للدينار المغربي تجعل الباحث يتساءل عن الدوافع والأسباب التي كانت وراء هذا الابتكار الجديد الذي يمثل اتجاهاً جديداً في تاريخ نظم السكة الإسلامية بشكل عام والمغربية بشكل خاص.

---

[33] عبد العزيز حميد، **النقود وثائق تاريخية مهمة**، مجلة المنهل، ع 454، مج 48، السنة 53، جدة 1987م.

ولا شك الصيغ والعبارات الدينية الجديدة على العملات سيشكلان مصدراً وثائقياً ومحوراً أساسياً في دراسات الباحثين والمؤرخين.

7- العملة الأندلسية :

أبقى العرب في الأندلس إبان الفتح الإسلامي لها على التعامل بالنقود البيزنطية، ذات النقوش والشارات والرموز النصرانية، وذلك عملاً بسياسة التسامح التي اتبعها العرب مع سكان البلاد التي فتحوها، وهذا ما تؤكده مجموعة النقود التي ضربت في عهد موسى بن نصير (97هـ/715م)[34]. ومع تثبيت أركان الدولة الإسلامية الجديدة في الأندلس، بدأ العرب بضرب دينار جديد عام 98هـ/717م، يحمل على أحد وجهيه كتابات عربية تشتمل على الشهادة مكتوبة في وسط الدينار ونصها **محمد رسول الله**، وعلى الإطار نقش كتابي نصه **ضُرب هذا الدينار في الأندلس سنة ثمانٍ وتسعين** .أما ظهر الدينار فكان يحمل نقشًا لاتينيًا. ويلاحظ من تاريخ الدينار السابق أنه متأخر في تعريبه عن مثيله في المشرق الذي عُرِّب في عام 73هـ/692م على يد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان. وفي الواقع فإنَّ هذا الأمر ليس فيه غرابة؛ إذ يتفق مع طبيعة التدرج، حيث لم يحبذ الضارب المسلم للسَّكة أن يُفاجأ أهل البلاد بعملة جديدة تمامًا، وإنما سار بالتدرج المعقول، حتى يصل إلى ضرب عملة إسلامية خالصة في فترة قصيرة لم تتجاوز ربع القرن. ومن الجدير بالذكر أن الدينار العربي اللاتيني النقش لم يظهر إلا في الأندلس خاصة، وهذا يرجع إلى معرفة أهل البلاد من الأسبان بالرموز اللاتينية إلى جانب أن لهجتهم كانت مشتقة من اللغة اللاتينية نفسها[35]. وفي عام 103هـ/720م، ظهرت أول عُملة ذهبية إسلامية في الأندلس، وقد سُكَّت على طراز الدينار المغربي الذي كان قد ضرب في السنة السابقة بمدينة إفريقية (تونس حاليًا). وكانت النقود الأندلسية الأسبانية المضروبة في الأندلس قبل عام 144هـ/732م، تحمل اسم دار الضرب الأندلسي، وهي قطع نادرة الوجود. ومن الجدير بالذكر أنه لم تصل إلينا أية عُملات من بداية الحكم الأموي في الأندلس؛ وقد يعلل ذلك أن الأمير عبد الرحمن الداخل اكتفى باستعمال العُملات التي كانت متداولة في الأندلس إبان دخوله إليها، ويحتفظ متحف أشمولين بمدينة أكسفورد بقطعة نادرة في شكل دينار مؤرخ بعام 116هـ/734م من ضَرْب الأندلس. وتأتي أهمية هذا الدينار لكونه يمثل آخر عملة ذهبية أندلسية معروفة، حيث توقف بعدها السك إلى حوالي قرنين

---

[34] انظر: عبد الرحمن فهمي، **موسوعة النقود العربية وعلم النوميّات، مرجع سابق**، فجر السكة العربية، القاهرة 1965.

[35] ناهض عبد الرزاق، المسكوكات، المرجع السابق ص 70 وما بعدها.

من الزمان. وأول عُملة ذهبية جديدة ظهرت في الأندلس بعد ذلك، كانت في عهد الخليفة عبد الرحمن الثالث عام 317هـ/929م، وهو أول من انشق على الخلافة العباسية، وأعلن نفسه خليفة على الأندلس. ومنذ عام 317هـ/929م وحتى نهاية الحكم الأموي في الأندلس، كانت أسماء وألقاب الحكام تنقش على ظهر العملة إلى جانب اسم دار الضرب وسنتها، وكانت من أهم أماكن الضرب الأندلسية حينذاك مدينة قرطبة وبلنسية وغرناطة وشاطبة ومالقة ومرسية والجزيرة الخضراء وأشبيليا. وبعد ضعف الخلافة الأموية في الأندلس في حوالي (400هـ، 1010م)، بدأ الحكام الأندلسيون بضرب عملاتهم الخاصة. وكان الكثير منها يضرب على الطراز الأموي إلى درجة أن بعض الأمراء قام بنقش اسم خليفة سابق، قد انتهت مدة خلافته على العملة. وفي عصر ملوك الطوائف، مثل بني عباد في أشبيليا وبني الأفطس ببطليوس، وبني ذي نون بطليطلة، وبني جهْور بقرطبة، وبني حيُّوس بغرناطة، أخذ هؤلاء بوضع أسمائهم وألقابهم على العملة التي كان معظمها كسور الدنانير. وكان يعيب دنانير تلك الفترة أنها كانت تُضرب بنوع رديء من الذهب، مما يدل على تدهور الحالة الاقتصادية والسياسية حينذاك.

أما فترة حكم المرابطين في الأندلس، فقد شهدت ازدهارًا ملموسًا في سك النقود وكان الدافع إلى ذلك هو التنافس الكبير بين ملوك المسلمين والملوك النصارى، لدرجة أن الملك ألفونس الثامن أمر بضرب عُملات تحمل نقوشًا عربية على غرار طراز عملة أمراء مرسية.

والجدير بالذكر أن دور الضرب الأندلسية قد انتعشت انتعاشًا كبيرًا على يد الأمير علي بن يوسف بن تاشفين المرابطي، حيث وصلت إلينا عُملات ضُربت في جميع مدن الأندلس منها المرية، غرناطة، قرطبة، أشبيليا، مرسية، مالقة، دانية، شاطبة، نول لمطة وغيرها. وفي عصر الموحدين تميزت العملة بارتفاع قيمتها وبصفة خاصة الدينار المؤمني والدرهم المؤمني، نسبة إلى الخليفة الموحِّدي عبد المؤمن بن علي. وأهم ما كان يميز الدينار الموحدي هو شكله المربع الذي أمر بسكه المهدي محمد بن تومرت مؤسس الدولة الموحِّدية، كذلك سك كل من الخليفة يوسف بن عبد المؤمن وولده الخليفة يعقوب المنصور بالأندلس عملة ثقيلة ضربت في أشبيليا وقرطبة وغرناطة ومالقة والمرية. وبهزيمة الموحدين في معركة العُقاب بالأندلس أمام جيوش الأسبان، تقلص دور المسلمين الدفاعي هناك، مما ساعد على سقوط معظم مدن الأندلس في يد الأسبان، مثل مدينة قرطبة وأشبيليا ومالقة ومرسية، وغيرها. ولم يبق من ديار الإسلام في الأندلس إلا مملكة غرناطة العربية التي كان يحكمها بنو نصر آخر الملوك المسلمين بالأندلس، وتعد عُملاتهم

آخر العُملات الإسلامية التي ضُربت في الأندلس. وقد تميزت عُملات بني نصر، بأنها كانت تضرب بعناية، إلى جانب أنها كانت متأثرة بالأسلوب المغربي الثقيل. وقد اشتملت عُملات بني نصر على نقوش عديدة تضمنت آيات من الذِّكر الحكيم، إلى جانب اسم الحاكم دون أن يضرب عليها سنة السك، وأكثر ما يميز العُملة في عهد بني نصر هو شعار:لا غالب إلا الله. أما أهم دور الضرب في عهدهم فكانت مدينة غرناطة باعتبارها آخر معاقل المسلمين في الأندلس[36].

8- العُملات الفاطمية :

ضرب الخلفاء الفاطميون الدنانير الذهبية بأسمائهم ونقشوا عليها العبارات الشيعية، كما ابتدع الفاطميون نوعًا من النقود التذكارية الذهبية صغيرة الحجم خفيفة الوزن تسمى **خراريب** ومفردها خرُّوبة، و تقدر قيمة وزنها بـ 0,194 جم. وكان الغرض من ضرب هذه الخراريب هو توزيعها على عامة الشعب في المواسم والأعياد، كما ضرب الفاطميون نوعًا آخر من النقود التذكارية تسمى الغرة، وهي مجموعة من الدنانير والرباعيات والدراهم المدورة تضرب بأمر الخليفة في العشر الأواخر من ذي الحجة. والمعروف أن الخلافة الفاطمية إبان ظهورها في بلاد المغرب عام 297هـ/909 م على أنقاض دولة الأغالبة، قد ضربت نقودها على طراز العملة العباسية إلى جانب اسم الخليفة عبيد الله المهدي أول الخلفاء الفاطميين. وفي عام 358هـ/ 669م أمر الفاطميون بإحداث تغيير جذري في طراز العملة من حيث التصميم؛ فقاموا بنقش كتاباتهم في ثلاث دوائر متحدة المركز، تسير في عكس اتجاه عقارب الساعة بدلاً من الترتيب الأفقي، الذي كانت تنقش عليه كتابات العربية منذ عهد الخليفة عبد الملك بن مروان. وكان الهدف من وراء هذا الطراز الفاطمي الجديد هو التأكيد على حق الفاطميين المطلق في الخلافة[37].

---

[36] ناهض عبد الرزاق، المسكوكات، المرجع السابق ص 71.

[37] الموسوعة العربية العالمية 30ج، **مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع**، الرياض، 1996م، ج16، ص 651.